الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية لبنان أنموذجا

بقلم
د/ مبروك ساحلي (*)

ملخـــص

تجسد الديمقراطية التوافقية نظاما مناسبا للمجتمعات التعددية مقارنة بالديمقراطية التمثيلية؛ حيث توفر التوازن بين مختلف فئات المجتمع التعددي، وتسعى إلى ضمان الاستقرار السياسي ومشاركة الأقليات عن طريق ائتلاف واسع. وبما أن لبنان يعتبر مجتمعا متعددا بسبب وجود العديد من الطوائف، فقد سعى إلى جعل مبادئ النظام التوافقي سائدة على نظام الأغلبية. وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية؟

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، المجتمعات التعددية، لبنان.

مقدمة

مثل الديمقراطية التوافقية أحد أهم نماذج الأنظمة السياسية التي لقت اهتمام علماء السياسة والاجتماع في ستينيات القرن الماضي، وذلك بعد نجاحها في دول أروبية عديدة، وبرهنت على قدرتها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات غير المتجانسة.

(*) أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
Sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/03/02 تاريخ القبول: 2019/06/13

ويعد لبنان من الدول ذات التعددية الطائفية، التي تعرف مكوناتها علاقات مأزومة بفعل تراكم عوامل اجتماعية وسياسية ودينية وخارجية، شكلت الديمقراطية التوافقية فيها بين مختلف الطوائف مخرجا لضمان وحدته واستقراره.

أهمية الدراسة: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تغطية العجز في الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية التوافقية؛ حيث إن هذا مصطلح هو حديث النشأة في العالم العربي ولم تتم الدراسة فيه بشكل مكثف كما هو الحال في المواضيع الأخرى، أما الأهمية العملية فهي محاولة تقديم الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية خاصة في البلدان العربية التي تشهد توترات طائفية وعرقية مثل العراق، اليمن. ومحاولة الاستفادة من التجربة اللبنانية مع مراعاة خصائص البيئة الداخلية لكل دولة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم الديمقراطية التوافقية، وتوضيح خصائصها الأساسية.
- إلقاء الضوء على التجربة اللبنانية والتعرف على مكوناتها الطائفية، وكيفية توزيع السلطة وبناء المؤسسات فيها وفق الأنموذج الديمقراطي التوافقي.

إشكالية الدراسة: تسعى الديمقراطية التوافقية إلى حل إشكالية انعدام التجانس السياسي والاجتماعي في المجتمعات التي تعاني من التنوع الطائفي والعرقي، وتحويل سلوك الجماعات من الصراع إلى المنافسة السياسية وفقا للقانون التوافقي الذي يسن من قبل الفاعليين السياسيين، من خلال ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية؟**

منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفهوم الديمقراطية التوافقية وأركانها وأهم الانتقادات الموجهة إليها، كما لا بد من الإشارة إلى منهج دراسة حالة الذي يكون مناسبا في دراسة حالة الديمقراطية التوافقية في لبنان من جانب، والتكوين الداخلي من جانب آخر. كما استعانت الدراسة بالعديد من المقتربات منها: المقترب النظمي والمقترب القانوني.

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

أولا- الديمقراطية التوافقية: المفهوم والأركان

ثانيا- نقد الديمقراطية التوافقية

ثالثا- الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية في لبنان

أولا- الديمقراطيـة التوافقيـة: المفهـوم والأركـان

نشأت أولى مساعي بناء التوافق في بلدان أوروبية غربية، منها بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا وكندا. لم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة غير متجانسة من الناحية القومية.[1]

1- مفهوم الديمقراطية التوافقية: تشكل الديمقراطية التوافقية شكلا من أشكال الحكم المطبقة في بعض البلدان غير المتجانسة شعبيا (كالاتحاد الفدرالي البلجيكي أو بعض الدول الأفريقية)[2]، وقد صاغ العالم السياسي ارينت ليبهارت Arend Lijphart هذا المفهوم، كما أن جيراد لامبروخ Gerhard Lehmbruch استخدام في بادئ الأمر عبارة الديمقراطية النسبية، ثم عبارة الديمقراطية التوافقية في معرض الحديث عن النمسا وسويسرا. أما ج.بنغهام باول Bingham Powell فقد وصف بخاصة التجزؤ الاجتماعي، بينما حلل يورك شتاينز Jurg Steiner الاتفاق الرضائي بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية. ودرس إريك نوردلينجر Nordlinger Eric احتواء النزاعات في المجتمعات المقسمة.[3]

فالديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية للتشارك في السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام؛ بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقتها ببعضها البعض، ولذا يلجأ قادة هذه المكونات إلى التوافق كسبيل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط وفقا لمنطق التسويات السياسية.[4]

كما أن هناك من عرفها على أنها: "إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية."[5]

فالديمقراطية التوافقية هي مجموعة معقدة من القواعد والمعايير التي يمكن تطبيقها لتمكين الحكم الديمقراطي والتعايش السلمي بين مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات التعددية.[6]

أو أنها نوع من النظام السياسي باعتباره جمعا لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند

الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد.[7]

ويمكن تحديد ملاحظات متعددة حول تعريف الديمقراطية التوافقية من خلال التعريفات السابقة وهي:[8]

– الديمقراطية التوافقية بوصفها فنًّا لإدارة أزمة؛ وذلك من خلال حث الأطراف على الدخول في مساومات حول مطالبهم، لذلك فإن الديمقراطية التوافقية تحتوي على أهم عنصر من عناصر القدرة على الاستمرار ألا وهي قدرتها على التكيف مع المستجدات الجديدة؛ والسبب وراء ذلك هو قربها من فن إدارة الأزمات بدلا من اللجوء إلى الإكراه والحل العسكري.

– تشكل الديمقراطية التوافقية الأنموذج الذي يحاول إيجاد علاقة إيجابية بين الديمقراطية والانتماءات الإثنية داخل المجتمعات المنقسمة، والتطور التأريخي لتطبيق هذا النوع من الديمقراطية نجده في معظم البلدان، وقد جاءت بعد الأزمة التي مرت بها تلك البلدان من صراعات داخلية بين مكوناتها مثل: سويسرا والنمسا ولبنان.

– توصف الديمقراطية التوافقية بديمقراطية التسويات بين النخب السياسية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى تسوية الصراعات الاجتماعية عن طريق التفاوض والاتفاق.

– مهمة التوافقية هي العمل من أجل احترام وتوثيق المصالح المختلفة والمتنوعة للجماعات المختلفة، فالجماعات المختلفة تستخدم المفاوضات في حل التعارض الحاصل بينهم نتيجة التقاطع وتصارع المصالح والولاءات الأولية.

من خلال ما سبق قد يكون تعريف ارنت ليبهارت للديمقراطية التوافقية أكثر شمولية؛ حيث عرفها استنادا إلى أربع خصائص، العنصر الأول: هو الحكم من خلاف ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي. أما العناصر الثلاثة الأخرى في الديمقراطية التوافقية فهي: الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، ثانيا: النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في

مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة، والثالثة درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.[9]

وتقوم الديمقراطية التوافقية، بحسب ليبهارت، على ما سماه تحالف النخب الممثلة لجماعاتها الإثنية أو الدينية أو العرقية، على نحو يضمن ما يلي:[10]

- استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات.

- القدرة على تجاوز الانقسامات، والدخول في إطار برنامج مشترك مع النخب الممثلة للجماعات الأخرى.

- الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب، بوصفه السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي.

- أن تكون تلك النخب مدركة لمخاطر التشظي السياسي وفشل الوصول إلى توافق.

وقد قدم ليبهارت عام 1996 مجموعة من تسعة شروط لتحقيق النظام الديمقراطي التوافقي واستمراره، وهي:[11]

- غياب أغلبية راسخة في المجتمع؛ ففي حال وجودها ستفضل حكم الأغلبية على النظام التوافقي، وفي قبرص أدى هذا العامل على نحو أساسي إلى فشل النظام التوافقي في عام 1963.

- عدم وجود تباينات وفروق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين المجموعات المنقسمة في المجتمع.

- قلة عدد الجماعات المنقسمة في المجتمع؛ ففي حال وجود مجموعات عديدة، فإن عملية المفاوضات في ما بينها ستكون صعبة ومعقدة.

- التقارب في حجم المجموعات؛ أي أن يكون عددها نفسه تقريبا، ما يساهم في وجود توازن للقوى فيما بينها.

- أن يكون عدد السكان قليلا نسبيا؛ إذ تصبح عملية صنع القرار أقل تعقيدا.

- وجود تهديدات خارجية، ما يساهم في تعزيز الوحدة الداخلية.

- وجود انتماء جامع وطني موحد للجماعات المنقسمة يفوق قوة الولاءات الفرعية.

- إذا كانت الجماعات متمركزة في مناطق جغرافية محددة، فيمكن تطبيق النظام الفيدرالي

لتعزيز استقلالية هذه الجماعات.

- تبني مبادئ التسوية والحلول الوسطية لتعزيز التوافقية.

2- أركان الديمقراطية التوافقية: من خلال التعريف الذي قدمه ارنت ليبهارت للديمقراطية التوافقية يمكن استخلاص أربعة أركان لها، وذلك على النحو الآتي: الائتلاف الواسع، الفيتو المتبادل، النسبية، الاستقلال الإقطاعي.

أ- الائتلاف الواسع: السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد. ويرتبط هذا الخيار بالرغبة في الابتعاد عن النهج الإقصائي الذي يسم -في نظر الوفاقيين- أنظمة الأكثرية العددية؛ حيث يتمكن المنتصر في الانتخابات النيابية من الفوز بكل شيء.[12]

ويتشكل الائتلاف الواسع إما عن طريق تحالف حكومي كبير كما في النظم البرلمانية، أو قد يكون من خلال مجلس أو لجنة تمنح صلاحيات واسعة، وهذا النوع من الائتلاف شائع في الظروف الاستثنائية عند دول الديمقراطية التمثيلية؛ إذ عادة ما تلجأ هذه الدول إلى إشراك الأحزاب الأخرى لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تمر بها، وهذا ما فعلته انكلترا خلال الحرب العالمية الثانية، وقد تلجأ الأحزاب الرئيسية في بعض الدول إلى تكوين الائتلافات عندما تسفر الانتخابات العامة عن تعادل في عدد المقاعد التي يملكها كل حزب، كما حصل أكثر من مرة في ألمانيا الاتحادية، أما الدول التي تتبنى الديمقراطية التوافقية فإن تكوين الائتلاف يعد عنصرا أساسيا في عملها؛ لأنه يمثل ضمانة مهمة للأقلية في المشاركة في حكم البلاد وإدارة مؤسسات الدولة، وعلى هذا الأساس فإن الأحزاب السياسية تكون جميعها حاضرة في الحكومة وفق درجة تمثيلها في السلطة أكثر من الأحزاب التي تمثل الأقلية، وتعد سويسرا والنمسا أفضل مثلين على الائتلاف الواسع في شكله الأمثل.[13]

ب- الفيتو: في الديمقراطية التنافسية لا يوجد حق النقض، بل هناك الأكثرية والأقلية، فالذي يفوز بأغلبية الأصوات يحكم للفترة المحدودة التي يشير إليها الدستور، ومن حقه اتخاذ القرارات وفقا لمنطق الأغلبية، شريطة أن تكون متسقة مع الدستور، كما أن هناك لعبة الرابح والخاسر في الانتخابات. إلا أنهما يكونان النظام السياسي بطرفي الحاكم والمعارض،

وكلاهما جزء من النظام.[14]

أما في ظل الديمقراطية التوافقية تتيح المشاركة في الائتلاف الواسع ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية؛ وهي فيتو الأقلية، وهو مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند جون س. كلهون، التي اعتبرت حماية مصالح الأقلية هدفها الأساسي؛ فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته، حيث يمكن أن توضع بأمان؛ أي تحت وصايته الخاصة، فمن دون هذا لن تقوم قائمة للمقاومة المنظمة، والسلمية، والفعالة ضد النزوع الطبيعي لكل قطاع نحو الدخول في نزاع مع القطاعات الأخرى.[15]

ويرى ارنت ليبهارت أن هناك ثلاثة أسباب تمنع استبداد الأقلية نتيجة تمتعها بحق الفيتو على التعاون في الائتلاف الواسع، وهي:[16]

– السبب الأول: أن الفيتو هو فيتو متبادل تستطيع كافة الجماعات الأقلية أن تستعمله، ويستعمل كلهون مصطلح سلبية متبادلة كمرادف للأكثرية المتراضية.

– السبب الثاني: أن مجرد الفيتو متاح كسلاح ممكن يمنح شعورا بالأمان، يجعل استعماله مستبعدا.

– السبب الثالث: سوف تعترف كل مجموعة بخطر الطريق المسدود والجمود اللذين قد يترتبا على الاستعمال غير المحدود للفيتو.

ج– النسبية: تعرف النسبية بأنها: النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية، وتقوم النسبية بوظيفيتن هامتين هما:[17]

– التوزيع العادل للمناصب والتعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية القليلة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات.

– مشاركة جميع الفئات في عملية صنع القرارات، حيث يحدد يورغ شتاينر النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية. وفي هذا السياق تتصل قواعد النسبية والائتلاف الواسع ببعضها البعض؛ فتوزيع النفوذ توزيعا نسبيا إلى حد ما في مسائل السياسة لا يمكن أن يضمن إلا إذا تمت المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات.

يتلقى مبدأ النسبية تحفظ بعض علماء السياسة؛ لأنها تفسح المجال أمام تكاثر وتضخم

عدد الأحزاب مما يهدد النظام الديمقراطي، كما يترك تضخم الأحزاب المجال واسعا أما المسؤولين الأوتوقراطيين لتقليل دور الأحزاب في البلاد، ولتكوين أحزاب شكلية تنال من دور الأحزاب التي تمتلك قاعدة حقيقية حتى لو كانت صغيرة العدد، غير أن أنصار الديمقراطية التوافقية يرون أنه من الممكن استخدام الأدوات القانونية مثل قوانين الانتخاب والأحزاب من أجل تلافي هذه الحالة، فبعض الدول تشترط على الأحزاب التي تدخل الانتخابات أن تنال حدًّا أدنى من الأصوات لا يقل عن الخمسة بالمئة حتى يسمح لها بدخول البرلمان.[18]

د- الاستقلال الإقطاعي: يشكل الاستقلال الإقطاعي حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصرا. إنها اللازمة المنطقية لمبدأ الائتلاف الواسع، ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معا، وبدرجات متساوية تقريبا من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكلا لقطاعات مختلفة.[19]

كما أن الاستقلال الإقطاعي مرتبط بمفهوم الفيدرالية التي تسعى إلى تحقيق هدفين هما: المحافظة على الكيان السياسي من التجزئة، وإشباع خصوصيات المكونات المنضوية تحت لوائه. ويقع على عاتق الدستور الفيدرالي مهمة أساسية تتمثل في التوفيق بين مطلبين متعارضين هما: حماية المصالح العامة لجميع أقاليم الدولة، ورعاية المصالح الذاتية لتلك الأقاليم، وبعبارة أخرى، ترسيخ الوحدة واللامركزية في آن واحد، لذا فإن الفدرالية تقوم على الجمع بين الوحدة السياسية للدولة وتعددية المجتمع، باستيعاب الهويات المختلفة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجما.

وإذا كانت اللامركزية تقتضي منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية والاستقلال المالي واختيار ممثليها عن طريق الانتخاب، فإن الفدرالية تقوم على أساس أوسع، يقتضي توزيع مظاهر السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم[20]، لتتجلى بوضوح أوجه الترابط بين الفدرالية والتوافقية خاصة إذا كان المجتمع التعددي مجتمعا فدراليا؛ أي أن هناك تطابقا بين الانقسامات القطاعية والانقسامات الإقليمية؛ نظرا إلى كون الحكم على المستوى المحلي منظما بصورة عملية على أسس إقليمية دائما، فإن الفدرالية تشكل طريقة

جذابة جدا لتطبيق فكرة الاستقلال الإقطاعي.[21]

ثانيا: نقد الديمقراطية التوافقية

يطرح نقاد الديمقراطية التوافقية أسئلة عديدة تتناول صلب المفهوم ومدى صلاحية النظام التوافقي الديمقراطي لكي يكون نموذجا يقدم الحلول المرغوبة لمعضلات المجتمعات التعددية. وأهم الانتقادات التي قدمت فيما يخص:

– الائتلاف الواسع، إذ وصف هذا الائتلاف بأنه اتفاق احتكاري بين أحزاب، والاحتكار يلغي المنافسة، وهي العملية الأساسية في التطور كما في الاقتصاد. من هنا أطلق بعضهم على الديمقراطية التوافقية بعض الصفات السلبية مثل المؤامرة النخبوية أو الاليجارشية التوافقية؛ إذ يرى هؤلاء أن الأحزاب ستحول فوائد وتقاسم وتشارك السلطة لصالحها هي، لا لصالح الفئات التي تمثلها. كما يخشى هؤلاء من أن تتحول أحزاب الائتلاف الواسع من منظمات ضرورية لمتطلبات النظام الديمقراطي إلى منظمات تستخدم عوائد السلطة في تقديم رشوات انتخابية للمواطن من حسابه وحساب الدولة، ما يعني إفساد العملية الانتخابية والنظام الديمقراطي. وهذا ما يحدث مع النخب المعمرة في السلطة من دون المنافسة بحكم الائتلاف الواسع. في حين تبقى الأحزاب الصغيرة خارج اللعبة.[22]

– كما سجل الناقدون للديمقراطية التوافقية حفاظها على حرية الجماعات والأقليات، فإن بعض الناقدين وخاصة الليبراليين يبدون تخوفهم من أن تؤدي إلى الانتقاص من حرية الأفراد، لا سيما في المجتمعات التي تطغى عليها ثقافات ذكورية أو موازين القوى تحابي جماعات معينة. كما توجد العديد من الآليات في الوقت المعاصر من أجل حماية حقوق الأقليات (توقيع على المعاهدات الدولية، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، التدخل الخارجي ...).[23]

– الديمقراطية التوافقية تكافئ النزعات الفئوية. الديمقراطيون التوافقيون لا يقصدون من وراء ذلك تشجيع هذه النواعت وإنما احتواءها وتدجينها. ولكن هذه النتائج غير مضمونة. وفي كثير من الأحيان تكون النتائج معكوسة؛ أي تشجيع الفئوية وتجذيرها خاصة عندما تكون البلاد محدودة الطاقات والإمكانات. وتكون حاجات الفئات المختلفة متفاقمة

ومتنامية تتغذى من الانفجارات السكانية، عندما ترتفع وتيرة ومستوى المطالب والضغط على الدولة من أجل تلبية حاجات الفئات المختلفة. هذا المنحى يؤدي في نهاية المطاف إلى إفقاد التحالف الحاكم القدرة على السيطرة على البلاد. وهذا ما يحصل عادة في الدول النامية التي لا يمكن تطبيق الديمقراطية التوافقية فيها في رأي بعض النقاد؛ لأن العداوة الأهلية فيها شديدة، ولا تسمح بالتوافق والتساهل.[24]

كما أن نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى الفدراليات التي تشكل فيها الأقليات القومية الأغلبية، فإن الفيدرالية تتحول إلى قوة الأقليات، مما يجعلها تشكل تهديدا للدولة الوطنية، كما أن قيام أحزاب على أسس عرقية أو طائفية أو إثنية تؤدي إلى زيادة الانشقاق أو الانقسام داخل مؤسسات الدولة (والتجربة الكردية في العراق لدليل على ذلك).[25]

– انتقد بعضهم تأكيد ليبيهارت لدور النخبة في إنجاح النظام التوافقي، وتصوره أن النخب ستميل إلى سلوك سياسي معتدل، وإلى تفضيل التسويات مع النخب الممثلة للجماعات الأخرى، حين تدرك أن تكلفة ديمومة النظام هي أقل من تكلفة التخلي عنه. ويشكك معظمهم في أن النخب ستتصرف فعلا بالطريقة التي يفترضها ليبهارت؛ إذ إنها على العكس قد تميل إلى رفع سقف مطالبها في إطار تنافسها الداخلي على تمثيل الجماعة الفرعية، ما يقلل فرص الوصول إلى تسويات، وعلى أي حال، يجادل بعضهم فإنه لا يوجد دليل يثبت أن النخب ستفضل سياسات الاستيعاب على التنافس الراديكالي، وذهب بعضهم إلى نقد الفهم الذي تطرحه التوافقية للديمقراطية؛ إذ إنها تتبنى تعريفا محدودا للديمقراطية، خصوصا بسبب المركزية التي تعطيها لسياسات النخب ومواقفها، بغير عناية بمسألة مدى تعبير تلك النخب فعلا عن مصالح القطاعات الاجتماعية التي تدعي تمثيلها، أو ضمان أن هناك آليات ديمقراطية تحكم العلاقات داخل الجماعة الفرعية نفسها.[26]

يبدو أيضا أن ليبيهارت يعتقد أن النخب أحرار في اختياراتهم، بمعنى أن مسارات العمل المختلفة تبدو مفتوحة أمامهم. الوضع ليس قاطعا إنما هناك العديد من المتغيرات المتحكمة في سلوك النخب منها التبعية للجماعة التي تنتمي إليها النخب، تباين المصالح بين النخب، وأيضا تبعية النخب للأطراف الإقليمية والدولية (الحالة اليمنية).[27]

ثالثا ـ الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية في لبنان

تثير الديمقراطية التوافقية نقاشا واسعا في لبنان، ويشتد هذا النقاش مع تفاقم الانقسامات المجتمعية الدينية والمذهبية والفئوية والاجتماعية التي تخترق المجتمع اللبناني.

1- التكوين الطائفي للمجتمع اللبناني: يتوزع الشعب اللبناني إلى 18 طائفة، وتعتبر ثلاثة من تلك الطوائف هي: المسلمون السنة والمسلمون الشيعة والمسيحيون الموارنة، طوائف رئيسية بحكم أحجامها النسبية التي تفوق كثيرا بقية الطوائف، تلحق بهم طائفة الموحدين أو الدروز قليلة العدد والتي تؤدي زعامتها تاريخيا أدوارا في السياسة اللبنانية تفوق تعدادها بكثير.[28]

على قاعدة من هذا التوزيع الطائفي بني الإطار الدستوري غير الرسمي المعروف بميثاق 1943 بين زعماء الطوائف اللبنانية، ولعبت السلطات الفرنسية دورا مهما في صياغته، حيث يقوم الميثاق على أربعة مبادئ أساسية:[29]

- أن تكون رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة؛
- توزيع السلطة والوظائف على أساس التناسب العددي بين الطوائف: ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين؛
- التوافق على صيغة لهوية لبنان؛
- اعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية.

بعد سنوات قليلة من اعتماد التجربة الميثاقية تبين أنها كانت أشبه بمقايضة، على حد تعبير ادوار حنين عضو الجبهة اللبنانية، أو مساكنة طوائفية على حد تعبير غسان سلامة، أدت إلى وحدة وطنية مصطنعة وتكاذب وطني، فحملت هذه التجربة عوامل تدميرها بفعل الآتي:[30]

- مبدأ التناسب المعتمد في الصيغة، الذي ارتهن بالمتغيرات الديمغرافية، ولم يتم تدارك ذلك عبر وضع آلية تراعي تبدل حجم الطوائف؛
- ارتباط البعد الخارجي للميثاق بالتناقضات الطائفية (السياسة الداخلية والصراع على السلطة من جهة، وسياسات القوى الخارجية ومصالحها في لبنان من جهة أخرى)؛
- حرية كل طائفة دينية بممارسة سياستها التربوية والإشراف على أحوالها الشخصية

بموجب دستور، وبالتالي إفرازها تعددية ثقافية؛

- غياب فكرة الوطن عبر الميثاق، وعند كثير من اللبنانيين؛ بحيث بقي لبنان وطنا تتعايش فيه طوائف دينية متنوعة الثقافة والتجربة التاريخية، تسعى كل واحدة منها للتأكيد على هوية مغايرة وانتماء مختلف.

ومع تفاقم النزاع الطائفي - السياسي إلى حد كبير عند دخول العامل الفلسطيني على الأزمة اللبنانية، وانقسام اللبنانيين بين مسلمين ويسار مؤيدين للوجود العسكري الفلسطيني، ومسحيين رافضين له، وخصوصا الموارنة، دخلت لبنان في حرب أهلية دامت 15 سنة (1975-1990)، انتهت باتفاق الطائف الذي يقوم على مبادئ توافقية بين مختلف الطوائف، وبذلك انضمت لبنان إلى ما يسمى بنادي الديمقراطيات التوافقية.

2- واقع الديمقراطية التوافقية في لبنان:

أ- الائتلاف الواسع: يعتبر الديمقراطيون التوافقيون أن النمط الذي أقره اللبنانيون وتكرس منذ زمن بعد الاستقلال في توزيع الرئاسات الثلاثة على الطوائف اللبنانية الرئيسية هو تعبير عن فكرة الائتلاف الواسع، وكواحد من أشكال الهندسة التوافقية اللبنانية الطابع.[31]

ويبرز لنا الائتلاف الواسع التوافقي في انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان قبل شهر أو شهرين من انتهاء ولايته، ويكون الاقتراع في البرلمان سريا وبأغلبية الثلثين في الدورة الأولى، أما إذا لم يحصل المرشح على أغلبية الثلثين في الدورة الأولى فيصار إلى التصويت عليه في الدورة الثانية وبالأغلبية المطلقة.[32] وكذلك في تسمية الحكومة لا بد من أن تكون شاملة لمختلف الطوائف اللبنانية.

كما جرت العادة أيضا في لبنان أن يكون نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان من أبناء الروم الأرثوذوكس، كما أن منصب قائد الجيش منذ تأسيسه وقيادة المخابرات ومدير البنك المركزي يبدو حكرا على المسيحيين الموارنة.[33]

ب- التمثيل النسبي: نص الدستور اللبناني في مادته 24 على أن يتم توزيع المقاعد وفقا للقواعد التالية:[34]

- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

– نسبيا بين طوائف الفئتين.

– نسبيا بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولو لمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة، والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقا للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقا لوثيقة الوفاق الوطني، ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.[35]

ويكون التمثيل النسبي الطائفي في المجلس كالآتي: موارنة 34، سنة 27، شيعة 27، أرثوذكس 14، دروز 8، كاثوليك 8، أرمن أرثودكس 5، علوين 2، أرمن كاثوليك 1، إنجيليون 1، أقليات1.

وشمل تطبيق النسبية أيضا سائر الإدارات وتوزيع الوظائف على مختلف المستويات، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:[36]

– تكرس مبدأ النسبية مع نظام الموظفين الذي تم اعتماده عام 1959 الذي أكد على مراعاة أحكام المادة 95 من الدستور، وذلك عن طريق المساواة بين المسيحيين والمسلمين في التعيينات والتشكيلات الإدارية.

– تطبيق قاعدة النسبية السياسية والمالية والمشاريع الإنمائية والخدماتية التي تتبعها الدولة.

– لم يقتصر الأخذ بهذا النوع من النسبية على النخب الحاكمة وعلى المؤسسات الرسمية، بل امتد ليشمل منظمات المجتمع المدني وخاصة ذات الطابع الوطني مثل المنظمات النقابية والجمعيات الثقافية التي عملت على هندسة هياكلها؛ بحيث تعكس التنوع الطائفي في لبنان، وتمثل قياداتها أوسع عدد ممكن من الطوائف اللبنانية.

ج– الحكم الذاتي القطاعي: هو أحد مكونات النظام في لبنان؛ إذ إن لكل طائفة مدارسها ومؤسساتها الاجتماعية والخيرية الخاصة بها، كما أن قانون الأحوال المدنية في لبنان يختلف من طائفة إلى أخرى[37]، وكل طائفة تدير الأحول الشخصية في محاكمها، مثل: قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، قانون الزواج لدى الطوائف الشرقية الكاثوليكية، قانون الزواج في الطائفة اللاتينية اللبنانية، قانون المحاكمات في الكنيسة

الشرقية الكاثوليكية، قانون أصول المحاكمات في محاكم الطائفة اللاتينية اللبنانية، قانون الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات لبطريكية أنطاكية، وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، قانون الأحوال الشخصية للطائفة الأرمنية الأرثوذكسية، قانون الأحوال الشخصية للسريان الأرثوذكس، قانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية، قانون أصول المحاكمات للطائفة الإنجيلية، قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للطائفة الإسرائيلية، قانون المرافعات للطائفة الإسرائيلية. ناهيك عن قوانين للطوائف الأخرى كالسنة والشيعة والعلويين والدروز التي يستقل كل منها بقانون خاص به.[38]

د- حق الفيتو: لقد طبقت قاعدة الفيتو منذ استقلال لبنان حتى 1989 على نحو ما يشابه ما هو مطبق في سويسرا وهولندا؛ أي عن طريق تفاهم ضمني بين القيادات حول مبدأ الفيتو وحول حق الفئات اللبنانية الرئيسية في اللجوء إليه، إلا أنه جرى استبدال هذه القاعدة في مؤتمر الطائف الذي اعتمد وثيقة الوفاق الوطني، فجاء فيها التمييز بين المواضيع الأساسية التي تتخذ فيها القرارات في اجتماعات مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، وبين المواضيع العادية التي تتخذ فيها القرارات بأكثرية الحضور. ويسمح هذا التمييز للفريق الوزاري الذي يمثل ثلث أعضاء المجلس الوزاري، والذي لا يوافق على مشاريع القرارات في القضايا الأساسية أن يطبق الفيتو فيمنع صدور القرار حتى إذا وافقت عليه الأكثرية، وهو ما أعطى ضمنا حق النقض إلى إحدى ثلاث كتل متوقعة من الوزراء؛ أي كتل الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء، وكان هذا ينطبق أكثر ما ينطبق على الوزراء الشيعة، الذين هم أكثر تنظيما وانضباطا من الآخرين، ويجمعهم التحالف بين حركة أمل وبين حزب الله.[39]

الخاتمة

يعد مفهوم الديمقراطية التوافقية مفهوما حديثا نسبيا ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات المتعددة ثقافيا واجتماعيا ودينيا؛ بسبب ضعف الديمقراطية التمثيلية في تحقيق أهداف وحاجات جميع المكونات. لذلك فعملية إشراك جميع مكونات المجتمع في صنع القرار السياسي يُستعمل كأسلوب للحيلولة دون تحول الانقسامات إلى حرب أهلية كما حدث في لبنان (1975-1990)؛ حيث تمثل التجربة التوافقية اللبنانية الحالية تجربة فريدة في العالم العربي، وقد توفرت لها العديد من العوامل التي ساهمت في تطبيقها منها: التعددية الاجتماعية والثقافية، حجم الدولة وعددها السكاني، وإدراك النخب السياسية أنه لا غالب ولا مغلوب، والتهديد الخارجي.

إلا أنه لا يمكن تحديد صيغة موحدة لتطبيق الديمقراطية التوافقية في شتى البلدان العربية التي تعاني من عدم التجانس المجتمعي؛ إذ تختلف البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

الهوامش:

[1]- الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: ارنت ليبهارت، (ترجمة: حسني زينة)، العراق، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص6.

[2]- "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية اللبنانية": هناء صوفي عبد الحي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد12، خريف 2006، ص132

[3]- "إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية": ياسين سعد محمد، مجلة مركز المستنصرية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد27، 2009، ص60.

[4]- هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا، زاهي المغيربي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ليبيا، 2016، ص.2.

[5]- "النظم الديمقراطية في أوروبا: التجربة التوافقية في الحكم": آمنة محمد علي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 51، 2015، ص 304.

[6]- Conditional Consociationalism: Electoral Systems and Grand Coalitions : Nils-Christian Bormann ,Paper to be presented at the ECPR Joint Sessions workshop on Political Violence and Institutions , Gallen, Switzerland, 12-17 April 2011 .

[7] – "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية– دراسة مقارنة–": عدنان عجيل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، العدد 3، 2016، ص 463.

[8]– إشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق (دراسة مقارنة): شمال أحمد إبراهيم، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 35–37.

[9] – الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: حسني زينة، ص47.

[10]– "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج": حارث حسن، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 40.

11–"في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان": عزمي بشارة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، العدد30، جانفي 2018، ص16.

[12]– الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني: رغيد الصلح، لبنان، سلسلة الدراسات والمعلومات، مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، 2007، ص19.

[13]– "الديمقراطية التوافقية: دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2008": علي عباس خلف، مجلة كلية المأمون، جامعة الموصل، العراق، العدد 31، 2018، ص84.

[14]– الديمقراطية التوافقية في الدول النامية: دراسة تحليلية للحالة اللبنانية: سردار قادر محي الدين، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009، ص148.

[15] – الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: حسني زينة، ص64.

[16] – الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: حسني زينة، ص 65.

[17] – الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: حسني زينة، ص67.

[18] – الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني: رغيد الصلح، ص24.

[19] – الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها: شاكر الأنباري، العراق، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 20.

[20] – "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية– دراسة مقارنة–": عدنان عجيل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، ص470.

[21]– الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: حسني زينة، ص72.

[22]– "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية– دراسة مقارنة–": عدنان عجيل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، ص473.

[23]- "Arend Lijphart and Consociationalism": John Fuh-sheng Hsieh, Taiwan Journal of Democracy, Taiwan Foundation for Democracy (TFD), Taiwan, Special Issue, May 2013, P93.

[24]– الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني: رغيد الصلح، ص52.

[25]– "Can Institutions Build Unity in Multiethnic States":Zachary Elkins , John Sides, American Political Science Review, American Political Science Association, The United States of America , vol 101, No 4 ,2007,P694-695.

[26]– "التجربة التوافقية في العراق": النظرية والتطبيق والنتائج": حارث حسن، ص42.

[27]- "Conflict Management in Plural Societies: The Consocia tional Democracy Formula": Nils A. Butenschon, Scandinavian Political Studies,Nordic Political Science Assocation, Denmark ,Vol 8, 1985,P99.

28 – للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: "السلطة في لبنان وخريطة الديمغرافيا التمايزية": الكسندر أبي يونس، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، الجيش اللبناني، لبنان، العدد95، جانفي 2016، ص ص 83- 122.

[29]– الميثاق الوطني للبنان: موسوعة ويكيبيديا، تم تصفح الموقع يوم 2019/2/2

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82_%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_(%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

[30]– لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته: عبد الرؤوف سنو، ص8. تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/1

http://www.abdelraoufsinno.com/periodicals/docum_3.pdf

[31]– الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني: رغيد الصلح، ص41.

[32]– المادة 49 من الدستور اللبناني.

[33]– التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية: يوسف كوران، العراق، مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010، ص175.

[34]– دستور لبنان، المادة 24.

[35]– المرجع نفسه.

[36]– الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني: رغيد الصلح، ص46.

[37]– الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني: رغيد الصلح، ص20.

[38]– الديمقراطية التوافقية في الدول النامية: دراسة تحليلية للحالة اللبنانية: سردار قادر محي الدين، ص ص 312-313.

[39]– تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة: جوزيف باحوط، لبنان، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، ص17.

Consensus democracy as a mechanism for resolving internal conflicts Lebanon is a model

Mabrouk SAHLI
Faculty of Law and Political Science - University Larbi Ben M'hidi Oum El-Bouaghi – Algeria

Abstract:
the consensual democracy embodied a suitable regime for plural societies compared to representative democracy. It provides a balance between the various vectors of the plural society, insuring political stability and the participation of minorities, non-domination the majority. Since Lebanon is deemed to be a plural society due to the presence of a multitude of confessions, it has sought to make the principles of the consensual regime prevail on those of the majority System. This study seeks to answer the following problematic: How effective is consensual democracy as a mechanism for resolving internal conflicts?

Key words: Consensual Democracy, plural societies, Lebanon.